اللواء
يومية - سياسية - عربية

المركز الدولي للعدالة» اختتم طاولته المستديرة

مخيبر: ممارسات الإخفاء القسري مستمرة

اختتمت أمس أعمال الطاولة المستديرة التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في فندق «جيفينور روتانا» حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسرا، المقدم من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)، وناقش المشاركون فيها على مدى يومين سبل العمل على اقرار هذا الاقتراح، وحشد دعم المجتمع والاعلام والمشرعين له.

وتحدث النائب غسان مخيبر في الجلسة الختامية، فشدد على ضرورة «وضع خطة وطنية في هذا الشأن، من خلال منظومة تشريعية وادارية كاملة»، لافتا الى أن «الحق بالمعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة الى العدالة، من حيث تحديد المسؤوليات وانزال العقوبات، ومع الحاجة الى المصالحة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي ستحال قريبا على مجلس النواب لاقرارها»، مشيرا الى أن «هذه الهيئة تضمنت شقا مهما حول معالجة قضية المفقودين وضحايا الاختفاء القسري».
وفي ما يتعلق بالحاجة الى الردع ومنع تكرار ممارسات الاخفاء القسري، دعا مخيبر الى «المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والعمل على تجريم الاختفاء القسري، والسعي الى حماية الذاكرة»، مشيرا الى ان «من ضمن الاهداف في هذا الاطار اعتماد يوم ١٣ نيسان يوما سنويا رسميا لذكرى المفقودين وضحايا الحروب»، لافتاً الى أن «الاخفاء القسري لا يزال يحصل اليوم ومن آخر الحالات شبلي العيسمي التي تتابعها لجنة حقوق الانسان النيابية»، مستنتجا أن «خطر تكرار ممارسات الاخفاء القسري ماثل في أي وقت».
وكشف أن «بندا ينص على انشاء بنك معلومات حمض نووي لكل ضحايا الاختفاء القسري، اضيف الى مشروع قانون البصمة الجينية الموجود في مجلس النواب».
وتحدث في الجلسة نفسها التي أدارتها منسقة برنامج لبنان في المركز الدولي للعدالة الإنتقالية كارمن أبو جودة، كل من نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة «هيومن رايتس ووتش» نديم حوري، الأمين العام لتجمع «وحدتنا خلاصنا» الدكتور مكرم عويس، والصحافية باتريسيا خضر، عن دور المجتمع المدني والاعلام في الدفع باتجاه تبني القانون المقترح.

وفي جلسات أخرى، شدد مدير جمعية «أمم للتوثيق والابحاث» لقمان سليم على ضرورة الاعتراف بحق أهالي الضحايا بالمعرفة، وعرض سليم لكيفية تعاطي البيانات الوزارية لحكومات ما بعد اتفاق الطائف مع القضية، فلاحظ أن هذه البيانات تجاهلتها، وأنها لم تأت على ذكرها الا منذ حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى في تموز ٢٠٠٥.
وفي جلسة برئاسة لين معلوف من جمعية «معاً من أجل المفقودين»، عرض رئيس فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي جيرمي ساركين، الذي يشارك بصفته الشخصية، لنماذج قانونية لمعالجة مشكلة المفقودين في الارجنتين وجنوب افريقيا والبوسنة وايرلندا الشمالية وكولومبيا وزيمبابوي والعراق والميسيسيبي وكمبوديا.
ورأى ساركين أن «لبنان يجب ان يصادق على المعاهدة الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري اضافة الى المضي قدما على مستوى معاهدة روما التي تتضمن قسما عن الجرائم ضد الانسانية والاختفاء القسري».
وشدد على ضرورة «تجريم الاخفاء القسري ووضع آليات وأنظمة لضمان عدم تكرار الحالات المتعلقة به».

وتحدث مدير السياسات والتعاون لدى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين اندرياس كلايزر عن أهمية إنشاء هيئة مستقلة مختصة بقضية الأشخاص المفقودين، عارضا لتجربة البوسنة في هذا المجال. وأشار الى أن

٦٠ في المئة من المفقودين في البوسنة تم تحديد اماكنهم والعثور عليهم.
وعرض نيكولا ماركز غرانت من جمعية «استعادة التاريخ والذاكرة في اسبانيا»، لتجربة القبور السرية العائدة الى الحرب الأهلية الاسبانية، فأشار الى أن «٣٠٠ مقبرة فتحت حتى اليوم وتم العثور على ٥٧٤١ ضحية»، مشيرا الى «وضع خريطة لنحو ٢٠٠٠ مقبرة جماعية»، وشارحا طريقة الوصول الى ذلك، ومعددا سلسلة مبادىء توجيهية في هذا المجال. وترأست الجلسة المستشارة في برنامج لبنان في المركز الدولي للعدالة الانتقالية كريستالا ياكينتو.

وفي جلسة برئاسة القاضية غادة عون، تحدث المدير التنفيذي وأحد مؤسسي مؤسسة «غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي» فريدي بيكيريلي، الذي شارك بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠١ في تحقيقات طب شرعي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، فعرض لتفاصيل تقنية تتعلق بالتعرف على الرفات في المقابر الجماعية وفحوص الطب الشرعي والتعقيدات التي ترافق عملية جمع عينات الحمض النووي.

وختاماً كانت كلمة للمحامي نزار صاغية عن الدعاوى التي رفعتها لجنة الاهالي امام القضاء اللبناني حول المقابر الجماعية التي يشتبه باحتوائها على رفات مفقودين.